بيان سياسة مكافحة الاحتيال

تـــوازن
TAWAZUN

المحتويات

بيان سياسة مكافحة الاحتيال

١	بيان السياسة	٦
٢	الاحتيال	٦
٣	نطاق السياسة	٦
٤	المسؤولية ومجالات الإبلاغ عن الاحتيال	٧
٥	حماية المبلغين	٧

المهنية

بيان سياسة
مكافحة الاحتيال

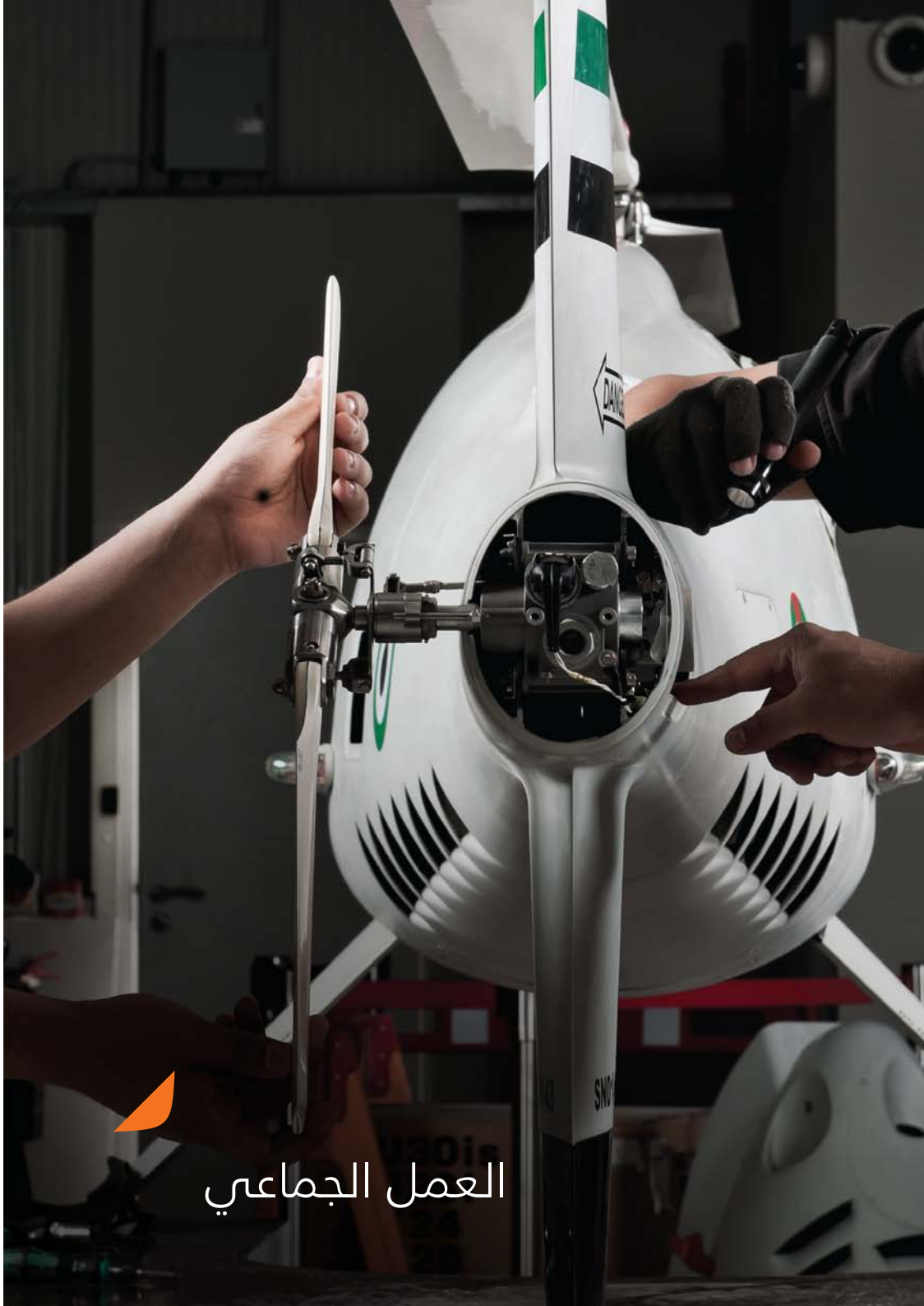

١ بيان السياسة

«توازن» وكل الشركات التابعة لها (ويشار إليها مجتمعة فيما يلي بلفظ «المجموعة») ملتزمة بتنفيذ واستدامة أرقى معايير الحوكمة المؤسسية الرشيدة، والالتزامات الائتمانية، والمسؤولية، والسلوك الأخلاقي. و إذ نمضي قدُماً في هذا الالتزام فإننا نخضع لخمس قيم مؤسسية هي: التميز في الأداء، والنزاهة، والمهنية، والعمل الجماعي، والبيئة غير البيروقراطية.

تلتزم المجموعة باتباع بيئة قائمة على معايير مبنية على أساس التواصل المنفتح والآمن، وإرساء ذلك ليكون القاعدة لا الاستثناء. من المعلوم أن الاحتيال والفساد كفيلان بتقويض مؤسساتنا وهياكلنا، والمساس بجودة الخدمات التي نقدمها، فضلاً عن التأثيرالسلبي على الثقة التي نباهي ونفخر بها وسط أصحاب الشأن. وأخذ بأفضل الممارسات، تحرص المجموعة على تنفيذ الإجراءات والضوابط المحددة بهدف الحد من وقوع التصرفات الغير أخلاقية، وكذلك التخفيف من مضارها حال وقوعها، وستسعى دوماً للالتزام بكل التشريعات السارية ذات الصلة.

تتعامل المجموعة مع الاحتيال بسياسة: لا تهاون أو تسامح مطلقاً مع الاحتيال. بمعنى أن المجموعة لن تتسامح أو تتهاون مطلقاً وتحت أي ظرف مع أي تصرف احتيالي. وان أي موظف أو طرف خارجي يثبت تورطه في تصرف احتيالي، سوف يعرض نفسه للإجراءات التأديبية المناسبة. وسنبذل كل الجهود اللازمة لاستعادة الأصول المساء استغلالها أو تدارُك الخسائر المتكبدة جرّاء الاحتيال.

> إرساء «سياسة: عدم التهاون المطلق» على كل مستويات المجموعة هو الحل الأمثل لمكافحة الاحتيال. لا تهاون مطلقاً مع الاحتيال تحت أي ظرف.

٢ الاحتيال

يشكل الاحتيال خطراً على المجموعة وعلى موظفيها؛ بل إنه قد يهدد وجود المجموعة، ويضر بسمعتها على المستويين المحلي والدولي. عدم الأمانة لدى قلة من الأفراد قد يؤثر سلبياً على المجموعة، ويؤثر على المبادئ والثقة القائمة بين المجموعة وأصحاب الشأن.

يُعرف الاحتيال على أنه تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الأمانة وبالنية المبيّتة لإخفاء حقيقة ما، سواءً بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزييف، ما من شأنه أن يسفر عن تحقق أو احتمال تحقق خسارة مالية أو غير مالية للمجموعة.

٣ نطاق السياسة

تقع مسؤولية مكافحة الاحتيال وتدارُك آثاره على كل الموظفين وعلى كل ادارات المجموعة، لا على قلة منهم دون غيرهم.

يسري العمل بهذه السياسة على الجميع داخل المجموعة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وبناءًا على أسس الحوكمة الرشيدة، يمتد سريان هذه السياسة ليشمل كل أصحاب الشأن الذين يزاولون أعمالاً مع المجموعة. ويدخل في عداد ذلك وكلاء الأطراف الخارجية وممثليهم واستشاريهم ومقاوليهم وموردبهم وبائعيهم ومقاوليهم من الباطن وعملائهم وشركائهم ووكلائهم.

تقع المسؤولية على كل الموظفين في الزام أي طرف يزاول عملاً مع المجموعة الزاماً مطلقاً وصارماً بالمعايير والمبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

٤ المسؤولية ومجالات الإبلاغ عن الاحتيال

يتعين على كل موظفي المجموعة ووكلائها ممن يساورهم الشك في وقوع حادثة احتيال في الماضي أو في الحاضر أو احتمال وقوعها في المستقبل أن يبلغوا عن الواقعة المثيرة للشك عبر خط توازن المخصص للمخالفات (TEL): عبر الموقع الإلكتروني أو الهاتف. وينبغي التقدم بالبلاغات على الفور وفق سياسة المجموعة لمكافحة الاحتيال وسياسة الإبلاغ عن المخالفات. ولا يعتبر الإبلاغ عن وقائع الاحتيال الفعلية أو المحتملة شكلاً من أشكال الخيانة أو النكث بالولاء، بل هو تصرف يثبت الحس الرفيع بالمسؤولية والاهتمام والولاء للمجموعة وأصحاب الشأن.

٥ حماية المبلغين

تتعهد المجموعة بعدم اتخاذ أي إجراء بحق أي شخص يتقدم ببلاغ مقرون بحسن النية عن مخالفة لم يثبت عليها دليل بعد الانتهاء من التحقيق. ويمكن لأي موظف أن يتقدم ببلاغ عن مخالفة دون الخوف من المضايقة أو التأثير السلبي على الدرجة الوظيفية أو الفصل من الخدمة أو إجراء تأديبي أو تصرف انتقامي أو تعليق عمله أو التعرض للتهديد أو أي صورة أخرى من صور التمييز أو الانتقام من جانب الشركة (سواءً أكان من الموظفين أو وكلاء الأطراف الخارجية أو الممثلين أو الاستشاريين أو الموردين أو البائعين أو المقاولين من الباطن أو العملاء أو الشركاء أو الوكلاء، الخ.). ولن يتم التهاون مع أي إجراء انتقامي ضد الشخص المبلغ، وسيتم الإبقاء على هوية الشخص المبلغ طي السرية والكتمان. غير أن أي ادعاءات مغلوطة أو كيدية تعرض الشخص المبلغ للإجراءات التأديبية.

> لن يتم التهاون مع أي إجراء انتقامي ضد الشخص المبلغ، وسيتم الإبقاء على هوية المبلغ طي السرية والكتمان.